محاسبة مراكز التكلفة

محاسبة مراكز التكلفة

تبنى محاسبة مراكز التكلفة على محاسبة أنواع التكلفة حيث توزّع التكاليف وفقاً لمبدأ الحدوث و يحمّـل كل مركز تكلفة التكاليف التي وقعت فيه فعلاً خلال الفترة التكلفية.

إن محاسبة مراكز التكلفة ضرورية جداً في حال تعدّد أنواع المنتجات ضمن برنامج تصنيعي واحد. لأنه في هذه الحال من الصعوبة بمكان تحديد التكاليف المباشرة (الوحيدة) بشكل دقيق بدون توزيع أنواع التكاليف على مراكز التكلفة. وإذا كبرت قيمة التكاليف المشتركة فإنه يصعب تحميلها باستخدام طريقة التـنسيب التي تنطلق من علاقة خطية غير واقعية بين التكاليف الوحيدة والتكاليف المشتركة. لذا يستعان بمحاسبة مراكز التكلفة لتوسيع نطاق التكاليف الوحيدة وبالتالي لزيادة الدقة في توزيع أنواع التكاليف وفقاً لمبدأ السببية. عدا عن ذلك لا بد من إجراء محاسبة مراكز التكلفة لمراقبة نشوء التكاليف وتحديد الانحرافات الاستخدامية وبالتالي لتحديد المسؤولية عن هذه الانحرافات .

بينما تجيب محاسبة أنواع التكاليف على السؤال : ما هي التكاليف التي نشأت في المنشأة خلال عملية الإنتاج؟ تجيب محاسبة مركز التكلفة على السؤال: أين وقعت التكاليف ومن هو المسبب بحدوثها؟

باختصار يهدف من توزيع أنواع التكاليف على مراكز التكلفة ما يلي:

- بما أن كل إنجاز منشئي يشغل مراكز الإنتاج التي هي أيضاً مراكز تكلفة بشكل متفاوت تؤدي عملية توزيع التكاليف المشتركة على الإنجازات (حملة التكلفة) مباشرة وفقاً لنسبية موحدة لتساوٍ نسبيٍ غير واقعيٍّ. وهذا غير مقبول محاسبياً.

فإنشاء مراكز تكلفة وتحديد تكاليف كل منها وفقا لمبدأ الحدوث وتوزيع التكاليف

المشتركة في كل منها على الإنجازات التي عولجت في كل منها فقط يخفف الكثير

من عدم الدقة في توزيع التكاليف المشتركة.

- حماية ومراقبة اقتصادية عمل المنشأة وعمل كل مركز إنتاج فيها والاطلاع على

منشأ التكاليف وعلى الأمكنة المسببة لها ومقارنتها مع الإنجازات لكل مركز من

هذه المراكز.

توجد طرق عديدة لإنشاء مراكز تكلفة وفيما يلي نذكر أهمها:

- يمكن إنشاء مركز تكلفة وفقاً للتقسيمات الوظيفية المنشئّية(مشتريات، توظيف، تخزين، تصنيع، تطوير، تسويق، إدارة) ثم يبدأ بتقسيم كل مجال

من هذه المجالات إلى مركز تكلفة أكثر تجانساً .

- وفقاً لنواحٍ مكانية (جغرافية).

- وفقاً لمجالات المسؤوليات.

- وفقاً لنواحٍ محاسبية بحتة.

- كما يمكن استعمال مجموعة من هذه المبادئ في تحديد مراكز التكلفة مثلاً

يقسم مجال التصنيع وفقاً لأنواع العمل إلى مسبكة، مصقلة، مخرطة، منجرة،

منجدة، الخ ..... او يقسم إلى ورشة1 ، ورشة 2 ، ورشة 3 ،..... أو إلى مجموعة آلات 1 ، مجموعة آلات 2، الخ .....

يجب تحديد شخص مسؤولٍ عن مجرى العمل في كل مركز تكلفة كما يجب خلال

تكوين مراكز التكلفة مراعاة ما يلي:

- تحديد الأسس والضوابط لأسباب نشوء كل نوع ن أنواع التكاليف. في حال اختيار

الضوابط غير الدقيقة يحصل المرء على نتائج محاسبية غير صحيحة وبالتالي إلى قرارات غير صحيحة.

- يجب أن تناط مسؤولية الرقابة التي هي إحدى الوظائف الهامة لمحاسبة التكاليف

في كل مركز تكلفة بالشخص المخّول باتخاذ القرارات في مركز التكلفة.

- يجب مراعاة مبدأ ترشيد العمل أي يجب تسهيل عملية المحاسبة داخل كل مركز

تكلفة والأتمتة تساعد على ذلك إذا احسن اختيار أو تصميم الأنظمة البرمجية

المحاسبية والإدارية.

إلى أي مدى يمكن متابعة تقسيم المنشأة إلى مراكز تكلفة متعلق من عوامل عديدة أذكر

أهمها:

- حجم المشأة.
- نوع النشاط الاقتصادي للمنشأة (صناعة، زراعة، خدمات، مزيج من هذه الأنشطة).
- برنامج التصنيع (تصنيع منتج واحد، تصنيع عدة منتجات، تصنيع قسري).
- توزيع المسؤوليات ضمن المنشأة.
- الأهمية التي تعطى لحصر ومراقبة التكاليف.
- مدى اقتصادية متابعة التقسيم. تجدر الإشارة بأن أدق محاسبة مراكز تكلفة هي

محاسبة أمكنة العمل. التي تعتمد على تقسيم هيكليٍ محاسبيٍ عميق لمراكز

التكلفة . فكل مكان عمل يشكل من ناحية محاسبية مركز تكلفة يجب تحديده

ويجب حصر أنواع التكاليف التي نشأت ضمنه ومعرفة من هو المسبب بنشوئها لكي يحمل بها، فهي تتغاضى عن التقسيم الوظيفي والشخصي والمكاني في المنشأة

وتنطلق من أمكنة العمل.

يشترط في تطبيق محاسبة أمكنة العمل أن يوصف العمل لكل مكان عمل في المنشأة

وموضوعية عدالة أكثر تقويم إجراء على للعمل توصيف هكذا يساعد حيثً دقيقاً توصيفا JOB DESCRIPTION للعاملين في أمكنة العملEVALUATION JOB .

يقابل هذه الزيادة في حصر وتوزيع التكاليف تعقيد العمل المحاسبيّ وزيادة تكلفة

الدوائر المحاسبية نفسها خاصة في حال عدم استخدام حلول حوسبية متكاملة ورشيدة. ولكن لا بد من استخدام محاسبة أمكنة العمل في مجال التصنيع الذي يحتوي على آلات عديدة مختلفة الطاقة الإنتاجية ومختلفة الاستعمال بحيث يحظر

توزيع تكلفتها بشكل نسبيّ أو متساوٍ على حملة التكلفة (الإنجازات) التي تعالج عليها لعدم إمكانية مرعاة مبدأ السببية ولو بشكل قريب.

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربى